آفاق رقمنة أرشيف المخطوطات والوثائق في تثمين وتدبير الخزانات الخاصة بالجنوب المغربي

محمد أبيهي

باحث في تاريخ المغرب المعاصر

تقديم:

تحظى عملية رقمنة (Digitalisation) أرشيف الوثائق والمخطوطات باهتمام واسع من لدن الجامعات والمعاهد العليا بالدول الغربية، فهي لم تسعى لأجل الأرشفة فقط، بل من أجل توثيق ونشر التراث المخطوط على نطاق واسع عبر الشبكة العنكبوتية، لتعميم الفائدة لدى جميع المهتمين والباحثين في حقل الدراسات التاريخية والعلوم الاجتماعية والإنسانية، ومازالت هذه العملية في مراحلها الأولى بالمغرب، ونجد بعض التجارب الناجحة بكلية الآداب بالرباط والمعاهد المختصة بالأرشيف الوطني، ومكتبة آل سعود بالدار البيضاء، إلا أنها لم تشمل المكتبات والأرشيفات الخاصة التي طالها النسيان والإهمال، وآلت إلى الضياع والتشتت،[1] ولم تحظى بالعناية الفائقة في السياسة التوثيقية للأرشيف بالمغرب، على عكس الدول الغربية التي انفتحت على مقاولات مختصة في الأرشفة الالكترونية.

أين تكمن الفوائد العلمية للرقمنة الالكترونية؟ وكيف يمكن الاعتماد عليها في تثمين وتدبير أرشيفات الخزائن الخاصة ؟ وما هي عوائق وعراقيل تحقيق ذلك؟ فما هي إجراءات وآليات تدبير وتثمين التراث المخطوط؟

[1]ـ مصطفى الطوبي، مخطوطات المدارس السويسية العتيقة بالمغرب، مقال منشور في مجلة آفاق الثقافة والتراث، العدد85، 2014م، ص:132.

أولا: الثورة الرقمية والبيبلوغرافيا الالكترونية للمكتبات (Bibliométrie):

1. الأهمية العلمية للرقمنة الالكترونية في البحث العلمي:

يقصد بالرقمنة الالكترونية مجموع العمليات التي تهدف إلى تحويل ملفات وأرشيفات إلى نظم الكترونية، وتشكل فيما بعد قاعدة بيانات رقمية قارة، يتم حفظها عبر برامج مخصصة لذلك، وقد انخرطت الجامعات والمعاهد الغربية في النهوض بتدبير الأرشيف ودعم مشاريع الرقمنة الالكترونية، وتزامن ذلك مع الأهمية التي أصبحت تكتسيها في البحث العلمي وتسهيل ولوج الباحثين للأرشيفات الالكترونية رغم بعد المسافات، وتعددت سياقات هذه الطفرة، إذ ارتبطت بالتحولات السياسية وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان والحق في المعلومة، ووضعها في متناول الباحثين والمهتمين، فالأدبيات المؤسسة لهذه الثقافة الجديدة، جعلت من الأرشيف مصدر موثوق للمعلومات ومنطلق أساسي لإرساء الحكامة المسؤولة، فولوج الأرشيف بمثابة ضمانة لتطوير وتنمية المعرفة ودعامة أساسية لتعزيز الديمقراطية والحقوق الفردية، وكذلك حفظ الذاكرة الفردية والجماعية للمجتمعات.

2. قواعد البيانات العلمية الحديثة ورهاناتها:

تقوم أنظمة الأرشفة الالكترونية بجميع وظائف الأرشفة بصورة سهلة ومتكاملة قابلة للتخصيص، بما يتناسب مع أنشطة أي مؤسسة مما يؤدي إلى تكوين أرشيف آلي موثوق، وهي نظم إدارة الوثائق، وتتيح إمكانية تصوير وفهرسة الوثائق وتحويل بياناتها، وفي ذات الوقت توفر للمستخدم طرق كثيرة لاسترجاعها والإطلاع عليها وتداولها إلكترونياً بسهولة.

حققت الثورة الرقمية فوائد علمية للباحثين، حيث أتيحت لهم الفرصة للإطلاع على قاعدة البيانات الرقمية للموارد البيبلوغرافية على شكل صور لمقالات وأرشيفات الوثائق والمخطوطات، وتعتمد في ذلك على محركات بحث عالمية، وقد ظهرت خلال

الآونة الأخيرة قواعد بيانات مختصة في التدبير الرقمي للموارد البيبلوغرافية على شبكة الأنترنيت،[2] وهي كالتالي:

أ- قاعدة (Web of Science)

أسسها أوجين كارفليد (Eergéne Garfield)، حيث أنشأ دليلا إلكترونيا للمقالات والمنشورات العلمية، ويشرف عليها معهد علوم الإعلام التابع لشركة طومسون للعلوم (Scientific Thomson)، وتوفر خدمات شاملة في مجال البحث في الاقتباسات والاستشهادات، وتتيح إمكانية الوصول إلى العديد من قواعد البيانات التي تشير إلى مصادر البحث عن الأبحاث المتخصصة، وهذا يتيح للمستخدمين البحث بعمق في حقول فرعية متخصصة في الأبحاث العلمية والأكاديمية.

ب - قاعدة (Scopus)

أنشأت من طرف مجموعة منشورات إلزيفير (Elsevier) سنة 2004م، وتحتوي على مراجع من مقالات منشورة في مجلات أكاديمية محكمة، وتغطي تقريبا 22 000 عنوان من أكثر من 5 000 ناشر، وهي متاحة على الانترنت عن طريق الاشتراك بها. كما أن عمليات البحث في سكوبوس تشمل أيضا عمليات البحث في قواعد بيانات براءات الاختراع.

ج- قاعدة (Google scholar)

أطلقت شركة كوكل **(Google)** هذه الخدمة العلمية سنة 2004م، ويعتبر محرك بحث التي يحتاج إليها الباحثون والدارسون في أطروحاتهم وأبحاثهم، وكما يساعدهم

[2]- Christine Kosmopoulos and Denise Pumain, Révolution numérique et évaluation bibliométrique dans les sciences humaines et sociales, Revue européenne des sciences sociales, T. 46, No. 141, Processus d'évaluation dessciences sociales: acteurs et valeurs: XIIIe Séminaire interdisciplinaire du Groupe d'Etude "Raison et Rationalités" (2008), P:74 Stable URL: http://www.jstor.org/stable/40370694 Accessed: 27-06-2016 10:50 UTC

على التعرف على أكثر الأبحاث العلمية صلة بمجال تخصصهم، ويدرج كل من اسم الكاتب وتاريخ النشر.[3]

تلك إذن، أهم قواعد البيانات الرقمية المعتمدة على الصعيد العالمي، وقد حققت نتائج إيجابية في البحث العلمي، ويعتمد عليها كثيرا في البحث في شتى الحقول المعرفية، وكما يوجد بين ثناياها ملايين المخطوطات العربية المصورة،[4] ومن هذا المنطلق وجب إنجاز مشروع رقمنة أرشيفات الخزانات الخاصة بالجنوب المغربي وفهرستها، لكي تكون لها قيمة علمية في الفضاء الالكتروني ولتقريب ذخائرها للباحثين والمهتمين.

ثانيا: آفاق الرقمنة الالكترونية للخزانات الخاصة بالجنوب المغربي

1. مفهوم الخزانات الخاصة:

اهتمت الأسر العلمية والمخزنية بالجنوب المغربي بتحصين أرشيفها الخاص في مكتبات منزلية، ولا يسمح للعامة بدخولها، لأنها ملك للأفراد والعائلة، كما تحتوي على عقود الأملاك والزواج، ووثائق مخزنية ومخطوطات نادرة، وهي موجودة عند كل

---

[3]- Christine Kosmopoulos and Denise Pumain,Révolution numérique et évaluation bibliométrique dans les sciences humaines et sociales,op.cit, P :75

[4]- يتوفر الفضاء الالكتروني على مواقع عدة مهتمة بنشر المخطوطات العربية، أبرزها:

-مكتبة المملكة المغربية- الرابط:

-http://bnm.bnrm.ma:86/Arabe/ListeManuscrits.aspx?IDC=1

-المكتبة الرقمية – ميونيخ - الرابط:

-https://www.digitale-sammlungen.de/index.html?c=faecher_index&l=en&kl=311

-مكتبة برلين- الرابط:

http://digital.staatsbibliothek-berlin.de/dms/suche/?DC=orientalische.handschriften-

-مخطوطات جامعة هارفارد- الرابط:

-http://ocp.hul.harvard.edu/ihp/manuscripts.html-

-مخطوطات كوبنهاكن- الرابط:

http://www.kb.dk/manus/ortsam/2009/okt/orientalia/en-/

-المكتبة الأوربية الرقمية للمخطوطات- الرابط:

http://www.manuscriptorium.com/index.php-

-المكتبة الرقمية كمبريدج- الرابط:

http://cudl.lib.cam.ac.uk/collections/islamic-

-المكتبة الوطنية الفرنسية- الرابط:

http://gallica.bnf.fr/services/engine/search/sru?operation=searchRetrieve&version=1.2&page=1&query=(gallica%20all%20%22coran%22)%20and%20(dc.type%20all%20%22manuscrit%22

شخص يحتفي بالمعرفة والكتاب،[5] ويرجع انتشارها إلى الحركة الثقافية والعلمية التي شهدها المغرب،[6] وكذلك إلى مستوى درجة الثقافة والوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي يسرا جمع الكتب خلال القرن 14م،[7] ويصعب تحديد هذه الخزانات نظرا لتوسع المجال الجغرافي بالجنوب المغربي،[8] وتبقى جهود المختار السوسي، وابن سودة، والمنوني، وبقية المفهرسين من بين محاولات الكشف عنها بالمغرب، وتوجد كذلك بحواضر وبوادي سوس مكتبات خاصة، تعود ملكيتها للأسر العلمية التي استقرت قبل وبعد الاستقلال بمدينة تارودانت.[9]

وارتبطت عملية حفظ الأرشيف الخاص بتنظيمات إكودار، حيث كانت الأسر العلمية تلجأ إليه خلال الظروف العصيبة لحفظ كل ما ورثوه من عقود ومخطوطات ووثائق، كما تلجأ إليه المدارس العتيقة في تدبير شؤونها خصوصا مسألة تموين المدرسة، إذ كانت تتوفر على مخازن خاصة بها.[10]

2. الأرشيفات الخاصة من منظور قانوني:

تعتبر عملية حفظ الأرشيف من أكبر التحديات التي تواجه عالم اليوم سواء على المستوى التقني والقانوني، ذلك أنها من الوسائل الناجعة لتدبير الأرشيف والحفاظ عليه من الضياع، ومازالت هذه العملية في بداياتها بالمغرب، ولم تعطي بعد الأولوية

5- أحمد شوقي بنبين، **تاريخ خزائن الكتب بالمغرب**، ترجمة مصطفى الطوبي، منشورات الخزانة الحسنية بالرباط، الطبعة الأولى 2003م، ص:60.

6- كان للحضور التاريخي لقبائل الجنوب المغربي أثر واضح على الحركة الثقافية والعلمية، وكانت المدارس العتيقة مجالا لتداول المخطوطات والوثائق، واهتمت الأسر العلمية والمخزنية بجمع كل ما لديها من مخطوطات في خزانات ومكتبات خاصة. (نموذج الأسرة التزروالتية واليعقوبية – مكتبة الزاوية الناصرية – مكتبة المدرسة التدسية...)، أنظر: مصطفى الطوبي، **مخطوطات المدارس السويسية العتيقة بالمغرب**، مرجع سابق، ص ص:141-142.

7- أحمد شوقي بنبين، **تاريخ خزائن الكتب بالمغرب**، مرجع سابق، ص:106.

8- جرد العلامة المختار السوسي كثيرا من الخزائن الخاصة في كتابه **المعسول**، الجزء3، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1960م.

9- إبراهيم أبو الصواب، **دراسة بيبلوغرافية لبعض المخطوطات الموجودة بالمكتبات العامة والخاصة بتارودانت**، مقال منشور ضمن كتاب تارودانت حاضرة سوس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير، سلسلة الندوات رقم 2، الطبعة الثانية 1997م، ص:138

10- المحفوظ أسمهر، **التمويل القبلي للمدارس العتيقة وتحولاته مدرسة سيدي يعقوب بايلالن نموذجا**، مقال منشور في الكتاب الجماعي المدارس العتيقة بالمغرب: دور القبائل في التمويل والتدبير، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، سلسلة دراسات وأبحاث رقم:51، 2015 م، ص:29

لأرشيفات الخزانات الخاصة بالجنوب المغربي، التي تحتوي على ذخائر نفيسة من المخطوطات والوثائق.

أصدر المشرع المغربي قانونا تنظيميا لمسألة الأرشيف بالمغرب،[11] وجاء لسد حالة الفراغ القانوني فيما يخص تنظيم وحماية واستعمال الأرشيف، التي استمرت منذ استقلال المغرب بسبب غياب الأسس القانونية المنظمة للأرشيف، وهدف إلى عقلنة تنظيم أرشيف المؤسسات العمومية والأرشيف الخاص ومعالجته وتدبيره، ليكون متاحا للعموم، والملاحظ في النص القانوني المنظم للأرشيف خصوصا في الباب الثالث – المادتين 24 و25 ، اقتصاره فقط على تحديد مهام مؤسسة أرشيف المغرب في استرجاع الأرشيفات الخاصة عن طريق الشراء أو الهبة، أو عقد اتفاقيات مع أصحابها،[12] وهذا يطرح تحدي كبير في الوصول إلى باقي الأرشيفات الخاصة المنتشرة بمختلف مناطق المغرب، ذلك أن الوصول إليها يتطلب وساطة اجتماعية، كما أن الباحث يصادف تحجر أصحاب المكتبات الخاصة.[13]

3.آليات تدبير أرشيف الخزانات الخاصة:

تتكلف العديد من المؤسسات الوطنية العمومية بضمان حفظ وتدبير التراث الوطني وإتاحته للعموم لتوثيق الذاكرة والهوية الوطنية، وإظهار التنوع الثقافي واللغوي في المغرب، إذ خصصت لذلك تمويلات هامة، من خلال البحث عن الأرشيف المخطوط وتنظيم جوائز الوثائق والمخطوطات من أجل تحفيز أصحاب الخزانات الخاصة على تقديم طلبات مشاركتهم، ومكنت هذه الخطوات من مراكمة الآلاف الوثائق والمخطوطات وجعلها متاحة للعموم.

---

[11]- أنظر **الظهير الشريف رقم 1.07.167** الصادر في 19 من ذي القعدة 1428 (30 نوفمبر 2007) بتنفيذ القانون رقم 69.99 المتعلق بالأرشيف، الجريدة الرسمية، 13 دجنبر 2007م.

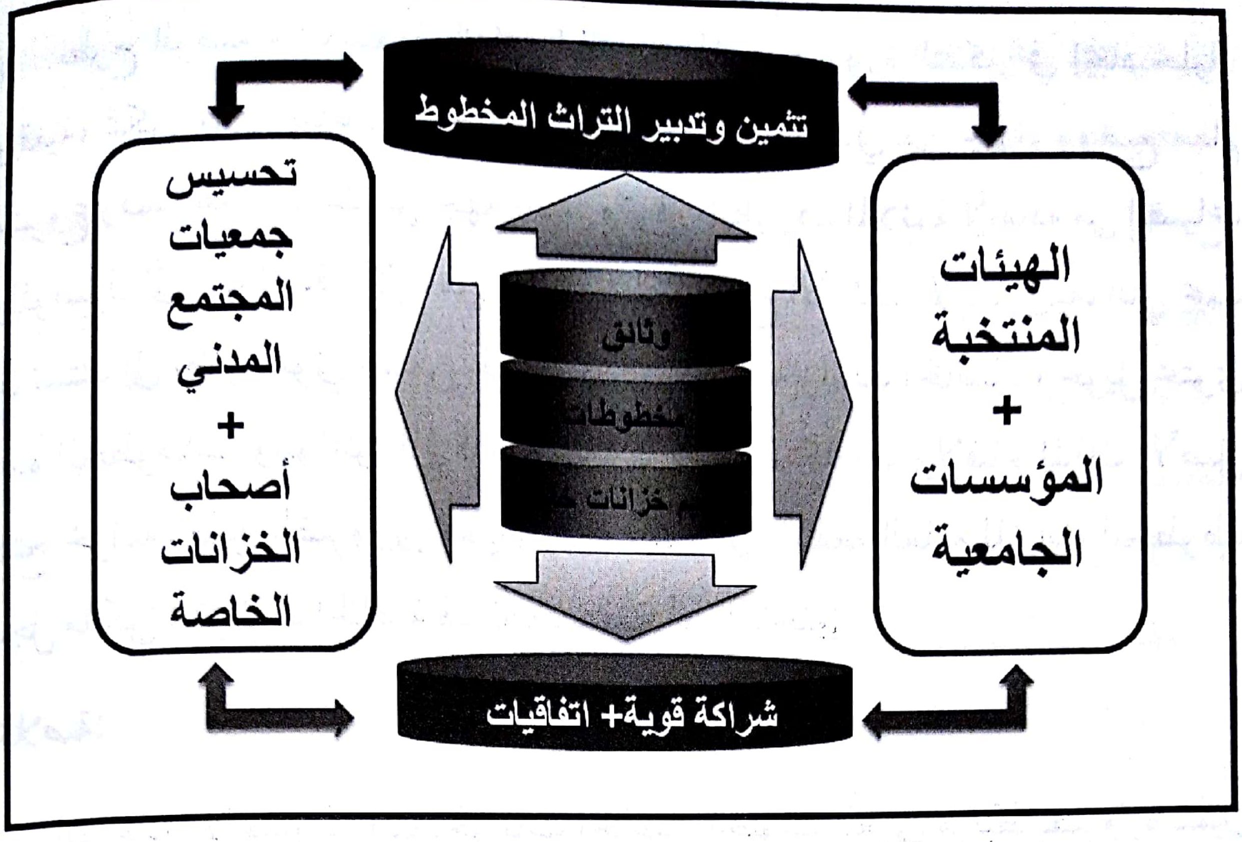
[12]- عقدت المكتبة الوطنية ومؤسسة أرشيف المغرب عدة اتفاقيات مع أصحاب الخزانات الخاصة بالمغرب، بموجبها سلمت أرشيفاتها الخاصة لهذه المؤسسات العمومية، وذلك لفهرستها وتيسير إطلاع الباحثين عليها. (خزائن الكتاني، والكلاوي والحجوي في المكتبة الوطنية نموذجا)

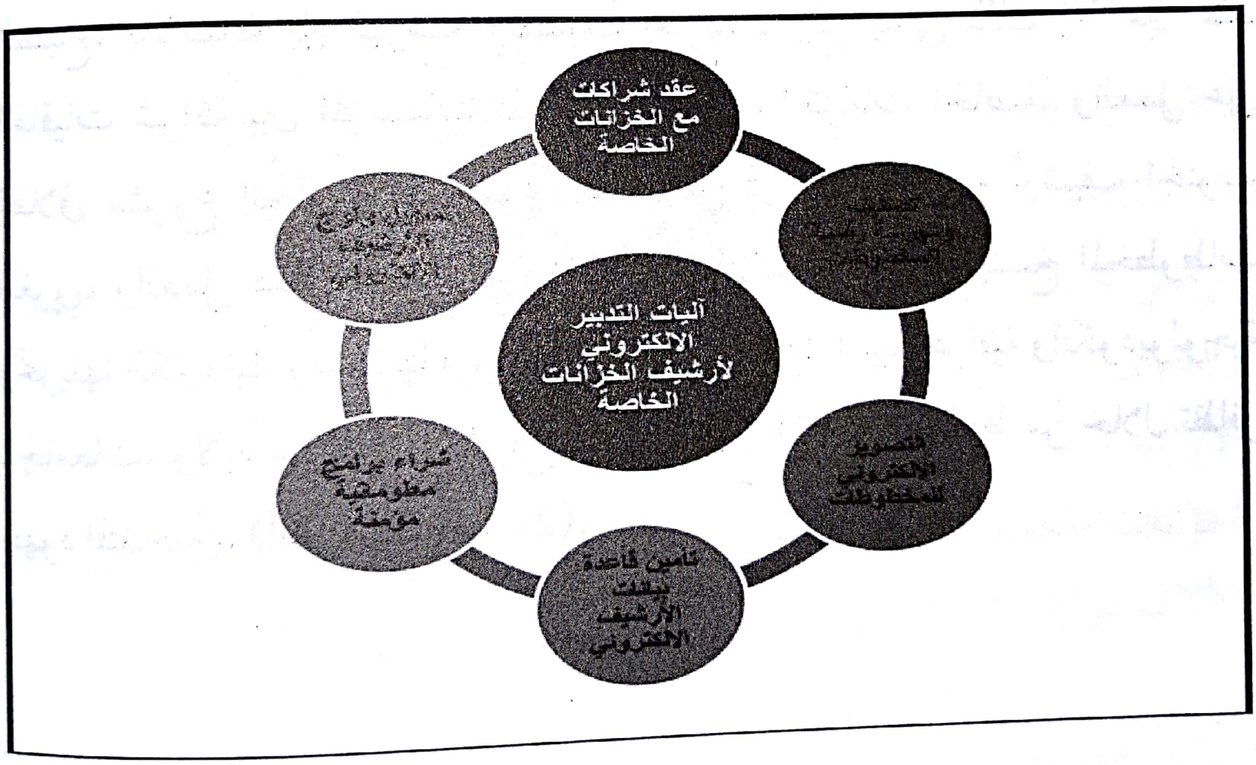
[13]- إبراهيم أبو الصواب، **دراسة بيبلوغرافية لبعض المخطوطات الموجودة بالمكتبات العامة والخاصة بتارودانت**، مرجع سابق، ص:138.

تطرح الوضعية المأساوية لخزائن الجنوب المغربي ضرورة التفكير في إيجاد حلول واقعية، تمكن من الحفاظ على هذا الإرث الحضاري الثقافي من جهة، ووضع معالم مشروع رقمنة هذا التراث من جهة ثانية، وتوفير الظروف الملائمة لإنقاذه من الضياع، وللوصول إلى هذا الهدف لابد من اعتماد خطة مشروع الأرشفة الالكترونية، التي يجب أن تستند إلى إطار قانوني ضامن لحقوق ملكية ذوي الخزانات الخاصة، وتحويل محتوى هذه المخطوطات والوثائق إلى قاعدة بيانات رقمية متكاملة، ولإقناع المالك الأصلي بفتح خزانته، فمن الضروري اعتماد رؤية قائمة على المنفعة العامة للتراث المخطوط، فجل مالكي الخزانات الخاصة لهم نظرة سلبية تجاه الباحثين.

خلاصة:

إن إعادة الاعتبار لتراث الخزانات الخاصة بالجنوب المغربي مرتبط بضرورة تثمين وتدبير هذا الأرشيف الغني، وتصويره وتحويله إلى صيغة رقمية للحفاظ عليه من الضياع، بالإضافة إلى فهرسته وتصنيف محتوياته، ولن يتأتى ذلك إلا عبر عقد اتفاقيات شراكة بين المؤسسات المهتمة وأصحاب الخزانات الخاصة، والعمل على إطلاق مشروع إنجاز مركز جهوي متخصص في جمع وفهرسة أرشيف الجنوب المغربي، والعمل كذلك على توفير جل الشروط التقنية الكفيلة بنسخ المخطوطات وتحويلها الكترونيا، وصيانتها وترميمها، ودعم البحوث البيبلوغرافية والكوديولوجية بالجامعات، ولابد من إطلاق مشروع تثمين وتدبير التراث المخطوط من خلال تظافر جهود المتدخلين. **(أنظر الخطاطة 1 و2).**





خطاطة 1 و2: تدبير تراث مخطوطات الخزانة الخاصة

البيبلوغرافيا:

●المصادر والمراجع:

- **المعسول**، الجزء3، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1960م.
- أحمد شوقي بنبين، **تاريخ خزائن الكتب بالمغرب**، ترجمة مصطفى الطوبي، منشورات الخزانة الحسنية بالرباط، الطبعة الأولى 2003م.

●المقالات بالعربية والفرنسية:

-مصطفى الطوبي، مخطوطات المدارس السويسية العتيقة بالمغرب، مقال منشور في مجلة آفاق الثقافة والتراث، العدد85، 2014م.

- إبراهيم أبو الصواب، **دراسة بيبلوغرافية لبعض المخطوطات الموجودة بالمكتبات العامة والخاصة بتارودانت**، مقال منشور ضمن كتاب تارودانت حاضرة سوس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير، سلسلة الندوات رقم 2، الطبعة الثانية 1997م.

-المحفوظ أسمهر، **التمويل القبلي للمدارس العتيقة وتحولاته مدرسة سيدي يعقوب بايلالن نموذجا**، مقال منشور في الكتاب الجماعي المدارس العتيقة بالمغرب: دور القبائل في التمويل والتدبير، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، سلسلة دراسات وأبحاث رقم:51.

-Christine Kosmopoulos and Denise Pumain,Révolution numérique et évaluation bibliométrique dans les sciences humaines et sociales,Revue européenne des sciences sociales, T. 46, No. 141, Processus d'évaluation dessciences sociales: acteurs et valeurs: XIIIe Séminaire interdisciplinaire du Groupe d'Etude"Raison et Rationalités" (2008).

●نصوص قانونية:

- **الظهير الشريف رقم 1.07.167** الصادر في 19 من ذي القعدة 1428 (30 نوفمبر 2007) بتنفيذ القانون رقم 69.99 المتعلق بالأرشيف، الجريدة الرسمية، 13 دجنبر 2007م.